

□□□□□□□□ أن الموجات الهوائية هي مورد عام ومورد لحرية التعبير وعلى
الدول الالتزام بإدارة هذا المورد بما في ذلك "الحصص الرقمية" بشكل دقيق من أجل
جعله في خدمة المصلحة العامة الأشمل

□□□□□□ أن على الدول التزام ترويج وحماية الحق في حرية التعبير والمساواة
والتنوع الإعلامي وتوفير المعالجات الفاعلة لأي انتهاكات لهذه الحقوق بما في ذلك أي
انتهاكات أثناء عملية التحول الرقمي

□□□□□□ إلى أنه إذا لم يتم تخطيط وإدارة التحول الرقمي بشكل دقيق فإنه قد
يُفقد مركزه كركيزة أساسية في مخطوطة على وسائل الإعلام المبتدئة
والمسموعة (البيت)

□□□□□□ لخطر أن عملية التحول الرقمي التي تدار بشكل ضعيف يمكن أن ينتج
عنها ~~تأثيرات سلبية على المجتمع ككل~~ أشكال انقسام رقمي) و/أو في عدم قدرة مؤسسات البث التي لا تمتلك الموارد الكافية
وعلى الأخص خدمات البث المحلي والمجمعي على الاستمرار في العمل وبما يقوض
جهداً تعديلاً وتوزيعاً عادلاً للإعلام

□□□□□□ فهو يفتقر إلى ديمقراطية لا يكون لها أولوية طمعه
ترددات الطيف الموجي فإن ذلك الأمر يصبح أكثر أهمية في سياق التحول الرقمي
بالنظر إلى زيادة المنافسة على موارد الطيف الموجي بما في ذلك الاستخدامات النقلة
وكذلك توزيع القنوات عبر المضاعفات الرقمية

□□□□□□ على الحاجة لوجود عملية لصنع القرار تتعلق بالتحول الرقمي بحيث
تكون شفافة وتشاركية قدر المستطاع بالنظر إلى الأثر الواسع لهذه القرارات بما في
ذلك أثرها على حرية التعبير

□ مدى تعقيد الاختيارات التي ينبغي اتخاذها في سياق التحول الرقمي
والتي تشمل اعتبارات متعلقة بحقوق الإنسان واعتبارات تجارية وتكنولوجية
واعتمادات الموارد العامة ومصالح المستهلكين والاعتبارات الأخرى المتعلقة
بالمصلحة العامة والتي تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى وبما لا يسمح بوجود
توجه واحد يناسب جميع الدول

□□□□□□ على العديد من المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بحرية التعبير
وكذلك المعايير والتوصيات الدولية والإقليمية المحددة فيما يتعلق بالتحول الرقمي

نتبنى في سان خوسيه في كوستاريكا في الرابع من مايو 2013 م الإعلان المشترك
التالي فيما يتعلق بحماية حرية التعبير والتنوع في التحول الرقمي الأرضي

1. مبادئ عامة

1. على الدول أن تضمن احترام حرية التعبير بما في ذلك التنوع في الموجات
الهوائية وأن يتم ضمان ذلك في عملية التحول الرقمي الأرضي.

2. على الدول أن تضمن أن عمليات صنع القرار المتعلقة بالتحول الرقمي الأرضي تتم بطريقة تشاورية بالكامل وبما يسمح بالاستماع لكافة الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المختلفة. إن أحد الخيارات لذلك هو إنشاء منتدى متعدد الأطراف للإشراف على تلك العملية التشارورية.
3. على الدول أن تضمن أن تتم عملية التحول الرقمي الأرضي بطريقة مخططة واستراتيجية وبما يفي بالظروف المحلية وقد يشمل هذا الأمر عملية اتخاذ القرار التي قد تتضمن نوع من المساومة بين الجودة (مثل توفر التلفزيون عالي الوضوح) والكمية (مثل عدد القنوات) حسب درجة الضغط على الطيف الموجي.
4. بينما ينبغي اتخاذ قرارات أساسية فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بالتحول الرقمي، فإنها لا ينبغي أن تكون قرارات كبرى أو تفيد بقرارات كبرى أو تفيد بقرارات كبرى أو تفيد بقرارات كبرى.
5. إذا ما تم من قبل جهة محمية ضد أي تدخل سياسي أو تجاري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل غير المرغوب فيه بموجب المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (بمعنى وجود جهة ناظمة مستقلة).
6. ينبغي أن يتم تنظيم عملية تخصيص تراخيص البث بشكل صارم بحسب القانون وأن تسترشد بمعايير واضحة وموضوعية وشفافة وديمقراطية ويشمل ذلك الأمر الحاجة لأن يكون الإطار التنظيمي ملائماً لمبادئها.
7. تعسفية بما في ذلك الإجراءات التي تكون مبنية على النهج التحريري لمؤسسة البث وأن تكون القرارات مبررة ومنشورة وأن تسمح بالمراجعة القضائية لتلك القرارات.
8. بينما وضع الاتحاد العالمي للاتصالات مواعيد تأشيرية للتحول من التلفزيون التناظري الأرضي فإنه لا توجد عملية عالمية لخدمات الإذاعة التناظرية. على الدول أن تنظر فيما إذا كانت المصلحة العامة الأوسع ستتم خدمتها من خلال تنفيذ عملية للتحول الرقمي وعلى الأخص عملية تؤدي إلى التحول من البث التناظري في الخدمات الإذاعية أم أن ذلك الأهم هو العمل على تطويرها في الوقت المناسب أو أنه ينبغي حجز جزء من الطيف الموجي للبث الإذاعي التناظري على الأقل خلال المستقبل القريب.

2. العمليات الرئيسية المرتبطة بالسياسات

1. كافة القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسات مثل (العمود الفقري التكنولوجي لاستخدام البث الرقمي الأرضي والتخطيط الكلي للطيف الموجي والتوجه نحو المضاعفات الرقمية والأدوار التي تلعبها الجهات الناظمة ومؤسسات البث الحالية وقوى السوق الحر) ينبغي أن تضمن احترام حرية التعبير وإيجاد التوازن بين مختلف المصالح المتنافسة آخذين في الحسبان الظروف على المستوى الوطني.
 2. ينبغي أن يكون لدى الجهات الناظمة الأدوار والموارد اللازمة (من حيث القدرات البشرية والتكنولوجية ومن حيث صلاحيات الرقابة والإنفاذ) من أجل تنفيذ القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسات.
 3. سواءً كانت المضاعفات الرقمية تدار من قبل مقدمي خدمات محتويات أو مشغلين مستقلين ينبغي أن يكون هناك قواعد واضحة فيما يتعلق بتخصيص السعة (أو السعة الإضافية) على المضاعفات الرقمية بما في ذلك أن يتم حسبما هو متسلسل حتى هذا الأثر، كما لا ينبغي أن تكون هذه السعة مخصصة لهذا الغرض.
- هذا الأمر ذو أهمية خاصة في الدول التي لديها مضاعف رقمي واحد.

3. التشجيع على التنوع والأهداف المرتبطة بذلك

1. ينبغي لسياسات الدولة وإجراءات إصدار التراخيص المتعلقة بالتحول الرقمي الأراضي أن تشجع على التنوع في وسائل الإعلام.
2. كمبدأ عام ينبغي أن يسمح التحول الرقمي الأراضي باستمرار تقديم خدمات البث الحالية وينبغي عند الضرورة وضع قواعد معقولة ومتناسبة فيما يتعلق بالأشياء الواجب بثها والواجب عرضها للمضاعفات الرقمية من أجل تحقيق ذلك الهدف.
3. على الدول أن تضمن أن مؤسسات بث الخدمة العامة المستقلة قادرة على **التالي فتعتمد لها الحظيرة إلى أن تكونها على ليقه (أو أي)** مؤسسات بث حكومية أو تابعة للدولة يتم تحويلها إلى مؤسسات بث خدمة عامة). ينبغي أن يتضمن ذلك الأمر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أن يكون لدى هذه المؤسسات الموارد القانونية والتكنولوجية والمالية والتنظيمية اللازمة لذلك. قد يكون هناك حاجة عند الضرورة لاتخاذ إجراءات مالية خاصة أو أي إجراءات أخرى لضمان تمكن مؤسسات البث للخدمة العامة من الحصول على أو استخدام المعدات اللازمة **لعمل البث والقيام**.
4. كما أنه ينبغي على الدول كذلك أن تضمن تمكن خدمات البث المجتمعية والمحلية من الاستمرار أثناء وبعد التحول الرقمي الأراضي. ينبغي التفكير في مختلف الإجراءات التي تحقق هذه الغاية والتي قد تشمل عند الضرورة ما يلي:
 1. السماح لبعض أنواع مؤسسات البث (وعلى الأخص الخدمات المحلية والمجتمعية الصغيرة) بالاستمرار في بث إشارات عبر الإشارات الأرضية **التي يمكن أن تكون فقط للقيام**.
 2. السماح بتقديم أنواع معينة من خدمات البث بدون ترخيص في بعض حزم الطيف الموجي المحددة.
 3. اتخاذ إجراءات تنظيمية لتقليل و/أو توزيع التكاليف المرتبطة بالبث الرقمي الأراضي على سبيل المثال من خلال إيجاد شبكات توزيع مشتركة أو أكثر كفاءة.
 4. توفير الإعانات اللازمة أو أشكال الدعم الأخرى لمساعدة مؤسسات البث المجتمعي والمحلي في الحصول على المعدات الضرورية من أجل أن **تكون توزيع تلك المعدات على نطاق واسع** من قبل جهة مستقلة وبحسب معايير موضوعية.
 5. الإجراءات المتعلقة باستخدام الموارد الناتجة عن الحصص الرقمية من أجل دفع تكاليف البنية التحتية.
5. ينبغي أن يكون العمل على تشجيع التنوع من المعايير الإلزامية والتي تؤخذ في **العمل على ذلك لتعطيها على** المضاعفات الرقمية أم لا **لقيمها** لم تكن لوقرتين قشغياً مظي
6. ينبغي أن تعطى الأولوية اللازمة لإمكانية أن يحسن البث الرقمي من وصول الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية والبصرية وذلك أثناء مرحلة التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق بالتحول الرقمي الأراضي.
7. ينبغي أن تكون الحاجة للتشجيع على التنوع في البث من الاعتبارات الهامة التي يتم أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة تخصيص الطيف

1. **المهني** مقلدًا **دليلي** (الحصص الرقمية).

وينبغي في هذا الصدد أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:

1. مدى تلبية بيئة البث لمصالح كافة الفئات في المجتمع بما في ذلك الأقليات الثقافية واللغوية والأشخاص الذين يعيشون في أماكن ومناطق مختلفة.
2. تنوع أنواع المحتويات التي يتم توفيرها عبر نظام البث.
3. مدى اهتمام مؤسسات البث الحالية والجديدة بتوفير قنوات جديدة وقدرتها على ذلك.
4. الموارد المالية المتوفرة في إطار **ظلم لشبكات** بما في ذلك **بائعات** عامة أو مشتركة لدعم إنتاج المحتويات الجديدة.
5. المنافع المتعلقة بالتنوع التي تتحقق من خلال اشتراط أن يقدم مشغلي المضاعفات الرقمية خدمات بث محلية أو مجتمعية أو مستقلة.
6. المنافع المتعلقة بالتنوع التي تتحقق من خلال تخصيص قنوات جديدة وقدرات إضافية لمؤسسات بث الخدمة العامة.
7. إمكانية تقديم تمويل عام لتطوير محتويات أو قنوات بث جديدة.

8. ينبغي وضع إجراءات خاصة عند الضرورة لمنع أن يؤدي التحول الرقمي الأرضي إلى زيادة تركيز ملكية أو السيطرة على وسائل الإعلام بشكل غير لازم وقد يشمل ذلك الأمر اتخاذ إجراءات ناظمة فيما يتعلق بطريقة إدارة المضاعفات الرقمية وقواعد واضحة فيما يتعلق بالتسعير والمنافسة فيما يتعلق بالمضاعفات الرقمية وشبكات التوزيع وفصل التوزيع وعمليات المحتويات في إطار نفس المؤسسات من بين أشياء أخرى عديدة.

4. اعتبارات التكلفة والوصول العام

1. ينبغي على الدول أن تضع إجراءات لتقليل التكاليف على المستخدمين النهائيين للتحول الرقمي الأرضي وعلى الأخص بهدف تقليل عدد الأفراد والأسر غير القادرة على تحمل تكاليف ذلك التحول ولضمان أن لا تؤدي هذه التكاليف إلى إحداث " فجوة رقمية " بين أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف الوصول إلى الخدمات الجديدة وأولئك الذين لا يستطيعون. قد تشمل هذه الإجراءات ما يلي:
 1. فرض معايير فنية من أجل تقليل تكاليف إنتاج الأجهزة مثل صناديق رأس المجموعة (إس تي بي).
 2. إجراءات ناظمة لضمان قابلية التشغيل المشترك والتوافق في أجهزة الاستقبال وفك التشفير والترميز.
 3. **برامج** **للشبكة** **للأشياء**.
 4. تحقيق التوازن المناسب بين الحلول الفنية من أجل تلبية مصالح المستخدمين الميسورين والمستخدمين ذوي الدخل المنخفض.

2. ينبغي أن تحقق التوجهات التنظيمية والقرارات المتعلقة بالخدمات المجانية والمدفوعة التوازن المناسب بين الاحتياجات التجارية وضمان الوصول الواسع إلى الخدمات الأساسية.
3. على الدول أن تضع وأن تدعم برامج توعوية عامة متعددة المجالات من خلال عملية التحول الرقمي من أجل ضمان أن يكون المستخدمين النهائيين عارفين بالعملية وما ينبغي عليهم القيام به للتجهيز لذلك وأن يكون لديهم على الأقل

- المعرفة الفنية الأساسية التي هم بحاجة إليها. كجزء من برامج التوعية هذه ينبغي الالتفات نحو العناصر التالية:
1. بذل جهود خاصة للوصول إلى المستخدمين النهائيين الذين يصعب الوصول إليهم لضمان توفير المعلومات اللازمة لهم.
 2. بذل جهود توعوية خاصة لضمان أن يكون لدى المستخدمين النهائيين الذين قد يواجهون مصاعب في التعامل مع التكنولوجيا (على سبيل المثال كبار السن أو المستخدمين في القرى) المعرفة والفهم اللازم الذين هم بحاجة إليه.
 3. دعم البرامج مثل برامج مراكز استقبال المكالمات أو البرامج التدريبية للأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة.
 4. زيادة حملة التوعية مع الاقتراب من الإيقاف النهائي للبت التناظري.

4. على الدول أن تجعل من الغند إتاحة البث أو أن تكون
التي يبلغون فيها راحة التقنيات الحديثة التي
أكبر من تغطية الخدمات التناظرية السابقة.
5. ينبغي أن تتوفر الخدمات الداعمة بما في ذلك أدلة البرامج الإلكترونية بنماذج بسيطة للمستخدم وغير تمييزية بما في ذلك توفير هذه الأدلة بمختلف اللغات التي يتم الحديث بها في منطقة التغطية.

فرانك لارو
المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير

دونجا ميجاتوفيتش
ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حرية الإعلام

كاتالينا بوتيرو مارينو
المقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير

فيث بانسي تلاكولا
المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات